



آفاق الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاستقواء
ESCWA

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

آفاق الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية



الأمم المتحدة
بيروت

© 2025 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني:
publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصدر صورة الغلاف: ©stock.adobe.com

منشورات الأمم المتحدة
E/ESCWA/CL3.SEP/2025/2
PDF ISBN: 9789211547580
Print ISSN: 2663-1725
Online ISSN: 2663-1733
2500742A

شكر وتقدير

أعدت التقرير الحالي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تحت إشراف العام للأمين التنفيذي مراد وهبة، وتوجيهات بناة من رئيس مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك في الإسكوا، نيرانجان سارانجي، بالتعاون مع شعبة دعم القرارات وعلوم البيانات في تطبيق التوقع الآني.

المؤلف الرئيسي

أحمد مومي

المؤلفون

ثريرا الزين وجان غاسكا ومحمد إيريس

المساهم

أحمد العوا

المنسقة

ثريرا الزين

المساعد في البحث

مارون لاون

الدعم الإداري

أربي أتاميان

الرسائل الرئيسية

الآفاق العالمية تكاد تخلو عن اليقين، بين اضطرابات جيوسياسية متصاعدة و ضغوط مالية متفاقمة، ما يعسر **النمو المستدام والشامل** في المنطقة العربية.



خفف هذه الضغوط بعض الشيء **كبح التضخم واستقرار أسعار النفط**، ولكن الطاعني على الآفاق الاقتصادية لا يزال استمرار النزاعات، واضطراب حركة التجارة، وتزعزع اليقين بشأن الرسوم الجمركية.



تشير التوقعات إلى **نمو في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي** بنسبة **2.9 في المائة** في عام 2025 و **3.7 في المائة** في عام 2026، وأن ما يدعم هذا النمو هو جهود التنويع الاقتصادي، والإصلاحات المالية، والاستثمار في القطاعات غير الهيدروكربونية.



المحرك الرئيسي لهذا التعافي هو الاقتصادات المرتفعة الدخل، وذلك عبر ما تضطلع به من جهود **تنويع الاقتصادات، واستثمارات في القطاعات الصناعية والسياحية والرقمية**. وأما الاقتصادات المتوسطة الدخل، فالتعافي فيها يقيد ارتفاع مستويات الدين والتضخم، والانكشاف إزاء الصدمات الخارجية. ولا تزال الاقتصادات المنخفضة الدخل والمتأثرة بالنزاعات تواجه مخاطر الانكماش وسط الهشاشة المالية وضغوط الأوضاع الإنسانية.



قد ينخفض **التضخم الإقليمي** من **8.2 في المائة** في عام 2025 إلى **5.4 في المائة** في عام 2027، مدفوعاً بتراجع أسعار السلع الأساسية وتطبيع سلاسل الإمدادات.



من المتوقع أن تنمو **المصادرات الإجمالية** للمنطقة بسبب زيادة المصادرات غير النفطية، إلا أن المنطقة لا تزال **شديدة التعرض للمخاطر** من اختلال التوازن في الخارج، وخاصة انعدام اليقين بشأن التعريفات الجمركية العالمية واضطرابات حركة التجارة الإقليمية.



اعتمدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) نهجاً مبتكراً لتحليل التوقعات الاقتصادية، استخدمت فيه نماذج التوقع الآني القائم على تكنولوجيا تعلم الآلة، وأطلقت تطبيقات هذه النماذج، بصورة تجريبية، في مصر والمملكة العربية السعودية.



تمكّن هذه النماذج من استخلاص تقديرات تقارب الوقت الفعلي للناتج المحلي الإجمالي من خلال دمج مصادر البيانات التقليدية والبديلة، وبذلك تحسّن استجابة السياسات العامة، وتتيح إطاراً قابلاً للتوسع من أجل إجراء تقييم يركز إلى الأدلة للأوضاع في المنطقة.



تسهم هذه التقديرات إسهاماً كبيراً في فهم ديناميكيات الاتجاهات الراهنة، ما يحسّن استجابة السياسات العامة في الوقت الفعلي للتطورات في الأوضاع الاقتصادية الكلية في مختلف أنحاء المنطقة.



موجز تنفيذي

يمرّ العالم بأوضاعٍ يغيب عنها اليقين، بين اضطراباتٍ جيوسياسية متصاعدة وضغوطٍ مالية متفاقمة، فيتعرّس معها تحقيق النمو المستدام والشامل في المنطقة العربية. وقد حُفّفت هذه الضغوط بعض الشيء بفعل كبح التضخم واستقرار أسعار النفط، ولكن لا يزال الطغي على الآفاق الاقتصادية استمراراً للنزاعات، واضطراب حركة التجارة، وتزعزع اليقين بشأن الرسوم الجمركية.

وتشير التوقعات إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة 2.9 في المائة في عام 2025 و3.7 في المائة في عام 2026، وأنّ ما يدعم هذا النمو هو جهود التنويع الاقتصادي، والإصلاحات المالية، والاستثمار في القطاعات غير الهيدروكربونية. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم من 8.2 في المائة إلى 5.4 في المائة خلال الفترة نفسها، وأن تحدث تحسّات تدريجية في مؤشرات المالية العامة والديون.

وتلمساً لأثر الاتجاهات الاقتصادية الكلية، العالمية والإقليمية، على آفاق المنطقة العربية، طورت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) نهجاً مبتكراً لإجراء التوقعات، بالاعتماد على نماذج التوقع الآني القائم على تقنية تعلم الآلة. وقد أطلقت تطبيقات هذه النماذج، بصورة تجريبية، في مصر والمملكة العربية السعودية. هذا، وتمكن هذه النماذج من استخلاص تقديرات تقارب الوقت الفعلي للناتج المحلي الإجمالي من خلال دمج مصادر البيانات التقليدية والبديلة، وبذلك تحسّن استجابة السياسات العامة، وتتيح إطاراً قابلاً للتوسع من أجل إجراء تقييم يركز إلى الأدلة للأوضاع في المنطقة.

المحتويات

iii	شكر وتقدير
iv	الرسائل الرئيسية
vi	موجز تنفيذي
vii	المحتويات
viii	ملاحظات توضيحية
ix	مقدمة

1	1. تداعيات السياق العالمي على المنطقة العربية
---	---

5	2. آفاق الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية
6	ألف. معدلات النمو والتضخم
12	باء. الرصيد المالي ومستويات الدين
14	جيم. التجارة

17	3. التوقع الآني في المنطقة العربية
19	ألف. التوقعات الآنية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر
21	باء. التوقعات الآنية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية

23	4. استنتاجات وآفاق
----	--------------------

25	المرفق. نهج التوقع الآني ونماذج التعلم الآلي المستخدمة
27	المراجع
28	الحواشي

قائمة الجداول

11	الجدول 1. نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في المنطقة العربية، 2025-2027
14	الجدول 2. الرصيد المالي والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، 2025-2027
16	الجدول 3. نمو التصدير والاستيراد في المنطقة العربية، 2025-2027

قائمة الأشكال

15	الشكل 1. الصادرات من المنطقة العربية حسب مجموعة البلدان
15	الشكل 2. الواردات إلى المنطقة العربية حسب مجموعة البلدان
20	الشكل 3. مصر: النموذج الأفضل من التوقعات الآنية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
22	الشكل 4. المملكة العربية السعودية: النموذج الأفضل للتوقع الآني لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ملاحظات توضيحية

استُخدمت التصنيفات التالية للبلدان في هذا التقرير. وقد حُددت المجموعات بالاستناد إلى مجموعة معايير مثل مستويات دخل الفرد، والقرب الجغرافي، والتشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية.

تشمل البلدان المرتفعة الدخل: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.

أما البلدان المتوسطة الدخل فتضم الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

والبلدان المنخفضة الدخل هي الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، واليمن.

مقدمة

يتجه الاقتصاد العالمي نحو آفاق غامضة، تكتنفها توترات جيوسياسية جراء النزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا؛ والتصعيد بين إيران وإسرائيل؛ والحرب على غزة وتداعياتها الإقليمية، وغياب لليقين بشأن التجارة العالمية بعد زيادة التعريفات الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على عدد كبير من السلع المستوردة. وقد قوبل رفع الولايات المتحدة للرسوم الجمركية بإجراءات مماثلة من بعض البلدان، ما أوجج التوترات التجارية مع العديد من الشركاء التجاريين، لا سيما الصين والاتحاد الأوروبي.

وتشير التوقعات إلى أن الأوضاع المالية العالمية ستبقى متوترة نسبياً خلال عام 2025، وسيتلوها انفراج تدريجي خلال عام 2026 تزامناً مع انحسار ضغوط التضخم. وقد ساهم انخفاض أسعار النفط والتراجع البطيء في أسعار الفائدة في تخفيف معدلات التضخم العالمية. وفي الاقتصادات المتقدمة النمو، تشير التوقعات إلى انحسار التضخم واقتراجه من الهدف الذي حددته المصارف المركزية، البالغ نحو 2 في المائة بحلول عام 2026، وذلك نتيجة للتضييق في السياسات المالية في الفترة الماضية، ولتباطؤ النمو في الطلب. ولكن بقاء أسعار الفائدة مرتفعة سيثقل على الأوضاع المالية في الاقتصادات النامية، حيث يتوقع أن تظل تكاليف خدمة الدين مرتفعة خلال الفترة التي غطتها النمذجة. وعلى الرغم من هذه الضغوط، لا يتوقع أن تشهد الفترة 2025-2026 ارتفاعاً كبيراً في نسبة البلدان التي ستقع أو ستتعرض لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجة، وأحد أسباب ذلك هو صمود النمو في عدة اقتصادات منخفضة الدخل، وتحسن إدارة المالية العامة، والجهود الجارية لتنويع مصادر التمويل الخارجي.



تداعيات السياق العالمي على المنطقة العربية

1

الولايات المتحدة إلى حوالي 1.6 في المائة في عام 2025، بسبب زيادة الرسوم الجمركية التي تحد من الإنتاج المحلي. لا يزال النمو في الاتحاد الأوروبي منخفضاً لم يتجاوز 1.0 في المائة بسبب تعثر الاستثمار. وتشير التوقعات إلى أن الاتجاه سيكون على العكس من ذلك في الاقتصادات النامية، فيتوقع لها أن تنمو بحوالي 4.0 في المائة في عام 2025 وبحوالي 4.1 في المائة في عام 2026، وسيكون هذا النمو مدفوعاً بدرجة كبيرة بالتقدم في الأسواق الناشئة في آسيا. وتشير الإسقاطات لعام 2025 إلى نمو اقتصاد الصين بنسبة 4.6 في المائة، وإلى بقاء الهند بين أسرع الاقتصادات الكبرى نمواً، بنسبة 6.3 في المائة. ولا يزال النمو في أمريكا اللاتينية وأفريقيا مقيداً بسبب الضغوط على المالية العامة والديون، وبلغ متوسط نمو هاتين القارتين 2 في المائة في عام 2025، وحوالي 2.2 في المائة في عام 2026. واستمرار أوجه عدم المساواة في وصول البلدان المنخفضة الدخل إلى التمويل والتكنولوجيا يعوقها عن تحقيق تعافٍ أقوى وأشمل. ومن المرجح أن تؤثر الصدمات المناخية والانقسات الجيوسياسية على التجارة والاستثمار العالميين على مدى عام 2026؛ لذلك، الحاجة ملحة إلى عمل سياسي دولي منسق للحفاظ على الاستقرار على الأجل المتوسط². وفي الوقت نفسه، ستؤثر ثورة الذكاء الاصطناعي على أسواق العمل حول العالم.

أول اتجاه عالمي سيؤثر على اقتصادات الدول العربية خلال السنوات المقبلة هو التحول الأخضر. ولم يصل إنتاج النفط إلى ذروته بعد، ولكن من المتوقع أن يتزايد إنتاج

من المتوقع أن يبقى النمو الاقتصادي العالمي ضعيفاً في الأمد المنظور. ووفقاً لتقرير عام 2025 عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، تشير التقديرات إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي 2.4 في المائة في عام 2025، وهي زيادة أقل مما سجل في عام 2024، التي بلغت 2.9 في المائة، وأقل من المتوسط العالمي قبل الجائحة، البالغ حوالي 3.2 في المائة¹. والتوقعات لعام 2026 أفضل، ولكن بدرجة ضئيلة. فيتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي 2.5 في المائة، وهو تعافٍ متواضع تقيده مكامن الضعف الهيكلية، مثل ضعف نمو الاستثمار، وتراجع مكاسب الإنتاجية، وارتفاع أعباء الديون، وزيادة أوجه عدم اليقين في السياسات المعتمدة والأوضاع الجيوسياسية. ويتجه التضخم العالمي نحو الانحسار؛ فتراجع التضخم الكلي، مثلاً، من حوالي 5.6 في المائة في عام 2023 إلى حوالي 4.0 في المائة في عام 2024، وتشير الإسقاطات إلى أنه ينخفض أكثر، إلى حوالي 3.6 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن يتباطأ معدل نمو التجارة العالمي بشكل ملحوظ: من 3.3 في المائة في عام 2024 إلى حوالي 1.6 في المائة في عام 2025، وذلك جراء عودة السياسات المركنتيلية في التجارة، والتحول عن سياسات التجارة الحرة في مختلف أنحاء العالم.

وآفاق النمو تدل على فجوة متسعة في الاقتصاد العالمي. فالاقتصادات المتقدمة ستبقي سياسة مالية متشددة، وستظل الإنتاجية فيها ضعيفة رغم انحسار التضخم، ولذا يتوقع لها أن تحقق نمواً متوسطاً بحوالي 1.3 في المائة في كل من عامي 2025 و2026. ومن المتوقع أن يصل النمو في



من المتوقع أن يبقى
النمو الاقتصادي
العالمي ضعيفاً في
الأمد المنظور

الوقود السائل في العالم (النفط والسوائل الأخرى) بحوالي 2.7 مليون برميل يومياً في عام 2025، وبحوالي 1.3 مليون برميل يومياً في عام 2026، إلا أن الزيادة في الاستهلاك العالمي للوقود السائل ستكون أقل بدرجة كبيرة، وسيستزيد الاستهلاك بحوالي 1.1 مليون برميل يومياً في عامي 2025 و2026، ما سيحدث ضغوطاً نحو انخفاض أسعار النفط. وتشير إسقاطات إدارة معلومات الطاقة إلى أن متوسط سعر خام برنت يبلغ حوالي 62 دولاراً أمريكياً للبرميل في الربع الرابع من عام 2025، وإلى أنه سينخفض بعد ذلك إلى حوالي 52 دولاراً للبرميل في النصف الأول من عام 2026. ستؤثر هذه التطورات على إيرادات البلدان المصدرة للنفط في المنطقة العربية، فتراجع فوائدها المالية، بل وربما تنحو المبيعات العامة إلى العجز إذا بقي الإنفاق من دون تغيير، خاصة وأن التوقعات تشير إلى أن زيادة إنتاج النفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ستكون أقل من المتوسط العالمي (بنسبة 2.3 في المائة في عام 2025، و0.7 في المائة في عام 2026). وأما في البلدان العربية المستوردة للوقود (مثل بعض اقتصادات شمال أفريقيا ومنطقة المشرق)، فسيخفف انخفاض أسعار النفط العالمية من تكاليف الاستيراد، ويقلل من ضغوط التضخم (خاصة في مجال الطاقة)³.

ويلاحظ تحول أخضر في بلدان عربية عدة. تستخدم هذه البلدان ما لديها من طاقة شمسية وفيرة، وتنشئ مشاريع كبيرة للطاقة المتجددة، في إشارة إلى تحول في استراتيجيتها إزاء الطاقة. تشمل عدة أمثلة على هذه الاستثمارات مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية في الإمارات العربية المتحدة، وأكبر محطة طاقة شمسية مركزة في ورزازات في المغرب، وأكبر منشأة لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم، ومشروع شركة نيوم للهيدروجين الأخضر، ومحطات الطاقة المتجددة المرتبطة به. وتفرض هذه المشاريع إلى تحويل رؤوس الأموال وفرص العمل إلى قطاعات جديدة، وتدفع نحو تنويع اقتصاد الطاقة.

وسيحدث التحول الأخضر أيضاً تغييراً في الطلب المستقبلي على الفوسفات قد تستفيد منه مجموعة المكتب الشريف للفوسفات في المغرب، وهي من المؤسسات المتصدرة لإنتاج الفوسفات في العالم. فمع التقدم العالمي في التحول الأخضر، سيتزايد الطلب على المواد الخام

للبطاريات (بما في ذلك الفوسفات التي تدخل في التركيبات الكيميائية لبطاريات فوسفات الحديد والليثيوم). ولكن ليس هناك يقين تام بشأن توقيت وحجم الطلب العالمي على المواد الخام للبطاريات، وإذا استخدمت تركيبات كيميائية أخرى في تكنولوجيا البطاريات، قد لا تتحقق بالكامل القفزة المتوقعة في الطلب على الفوسفات. وتأمين القيمة المضافة في المراحل اللاحقة (مثل الفوسفات المهياً لتصنيع البطاريات والمواد الكيميائية) قد يساعد في تعظيم مكاسب المكتب الشريف للفوسفات، والمغرب بأكمله.

وثاني اتجاه رئيسي يؤثر على اقتصاد المنطقة العربية خلال السنوات المقبلة هو تغيّر المناخ. وأهم ما سيحدثه تغيّر المناخ من تداعيات تطال اقتصاد المنطقة هو على اتجاهات الأمن الزراعي والغذائي، والضغوط على مصادر المياه، خاصة في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. ووفقاً للبنك الدولي، سينخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بنسب تتراوح بين 1.1 و6.6 في المائة في غياب تدابير التكيف⁴. وبما أن العديد من الدول العربية تقدم دعماً كبيراً للمواد الغذائية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، قد تدفع الصدمات المناخية (مثل الجفاف والفيضانات) إلى زيادة الدعم المحلي والإنفاق الطارئ. في المغرب، مثلاً، أضرت ظروف الجفاف المستمرة بالزراعة، فأدت إلى خفض الإنتاج، وتزايد تكاليف الري، ما دفع الحكومة إلى تقديم دعم أكبر. كما ساهم الجفاف في المغرب في تراجع دخل سكان المناطق الريفية، وانخفاض الصادرات (مثل الحمضيات والزيتون)، ما أمعن في الضغط على الميزانية. وبما أنّ الزراعة تمثّل حصة كبيرة من العمالة والصادرات في معظم البلدان العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل ذات القدرة الأضعف على اتخاذ تدابير التكيف مع تغيّر المناخ، تُترجم الخسائر في الإنتاج جراء الأوضاع المناخية إلى ضعف اقتصادي ومالي. وتزيد الصدمات المرتبطة بالمناخ من احتمال الوقوع في حالة مديونية حرجة، حين تضطر الحكومات إلى الاستجابة بإجراء تحويلات مالية، وإصلاح البنية التحتية، وعمليات استيراد طارئة للأغذية.

وثالث اتجاه هام هو التطور في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، وله تأثير خاص على أسواق العمل في المنطقة العربية. وخلص تقرير صدر في عام 2025 عن منظمة العمل الدولية إلى أن معدلات البطالة العالمية

مقابل 1.9 في المائة للرجال). ومن غير المرجح أن يتسبب الذكاء الاصطناعي ببطالة جماعية في المنطقة العربية، إلا أنه سيعيد تشكيل متطلبات الوظائف، وأنماط التوظيف القطاعية، والمهارات المطلوبة، وعلى صانعي السياسات اتخاذ خطوات استباقية لإدارة هذا التحول بحيث يساهم في النمو الشامل.

وتواجه اقتصادات المنطقة العربية مزيجاً معقداً من المخاطر والفرص في كل من هذه الاتجاهات العالمية الثلاثة المتصلة بالآفاق الاقتصادية الكلية، أي التحول الأخضر وتغيّر المناخ وتطور الذكاء الاصطناعي. فبالنسبة إلى مصدري النفط، أصبح التنويع والاستثمار في الطاقة المتجددة بالقي الأهمية، تحوطاً من انخفاض أسعار النفط واشتداد المنافسة العالمية. وبالنسبة إلى مستوردي النفط والاقتصادات المتوسطة الدخل، تلوح مسارات للنمو في الاستفادة من انخفاض تكاليف استيراد الطاقة، وتعزيز صمود الزراعة والأمن الغذائي، وإتاحة مواقع البطاريات. وفي البلدان كافة، يشكل تحسين رأس المال البشري واعتماد تكنولوجيات الرقمنة والذكاء الاصطناعي عاملين أساسيين للحفاظ على النمو وإدارة التحولات الهيكلية المقبلة. ولذا، فإن إدماج هذه الاتجاهات في تبيين الآفاق الاقتصادية الكلية يصقل أولويات السياسة العامة؛ وما سيحدد النتائج خلال السنوات المقبلة هو مدى النجاح في تحقيق الاستدامة المالية، والإصلاح الهيكلي، والتنويع، والاستثمار في رأس المال البشري، وفي تدابير التكيف مع تغيّر المناخ والتحول في مجال الطاقة.

لا تزال قريبة من أدنى المستويات المسجلة تاريخياً، عند حوالي 5 في المائة، إلا أن هناك تباطؤ في وتيرة إيجاد الوظائف، ومن المتوقع أن يحدث تحول عميق في العديد من الوظائف⁵. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 16.3 في المائة من العمال في العالم يعملون في وظائف مهددة، بدرجة متوسطة، لأتمتة المهام المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، وأن حوالي 7.5 في المائة من العمال يعملون في وظائف مهددة بدرجة مرتفعة بالأتمتة والتحول إلى استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي.

وبالنسبة إلى الدول العربية، تتيح ثورة الذكاء الاصطناعي فرصاً، كما تنطوي على تحديات. وبالنسبة إلى الفرص، يمكن لاعتماد الذكاء الاصطناعي أن يعزز الإنتاجية، خاصة في قطاعات مثل الخدمات، والتصنيع، واللوجستيات، والعمليات الحكومية، ما ينطوي على قفزة في النمو إذا ما رافقه تطوير لرأس المال البشري والبنية التحتية. أما بالنسبة إلى التحديات، فيتسم العديد من أسواق العمل في المنطقة العربية بوجود نسبة كبيرة من الوظائف الروتينية المنخفضة المهارة (وتشمل: الأدوار الإدارية في القطاع العام، والوظائف المكتبية، والخدمات غير النظامية)، وقد تحلّ تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي محلّ هذه الوظائف، أو قد تتطلب تحولاً كبيراً في قدرات العاملين فيها. علاوة على ذلك، قد تساهم تكنولوجيات الأتمتة والذكاء الاصطناعي في اتساع فجوة الأجور في المنطقة العربية، حيث تشير التوقعات إلى أن الانكشاف إزاء تداعيات الأتمتة والذكاء الاصطناعي التوليدي أكبر بكثير للنساء مقارنة بالرجال في المنطقة (5.2 في المائة للنساء

آفاق الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية

2

ألف. معدلات النمو والتضخم

الهيدروكربونات في البلدان الغنية بالموارد.

من المتوقع أن ينمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية بنسبة 2.9 في المائة في عام 2025، قبل أن يتسارع النمو فيصل إلى 3.7 في المائة في عام 2026، و3.3 في المائة في عام 2027. من المتوقع أن تنخفض معدلات التضخم من 8.2 في المائة في عام 2025 إلى 5.4 في المائة في عام 2027 نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتراجع الاضطرابات في سلاسل الإمداد.

تواصل الدول العربية المصدرة للنفط أداء دور محوري في أسواق النفط العالمية، حيث ساهمت بحوالي 30 في المائة من إنتاج النفط العالمي في عام 2024. واستثمار المملكة العربية السعودية في النفط والغاز هو الأعلى في المنطقة، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 40 مليار دولار في عام 2025، بزيادة بنسبة 15 في المائة عن عام 2015. وبالمجمل، من المقرر أن تستثمر المنطقة حوالي 30 مليار دولار في إمدادات النفط والغاز في عام 2025، أي ما يعادل حوالي 15 في المائة من المجموع العالمي. وفي عام 2024، كانت حصة المنطقة العربية من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي حوالي 17 في المائة. في قطاع الطاقة، الغاز الطبيعي مصدر ثلثي إنتاج الكهرباء في المنطقة.⁷

لا تزال المنطقة العربية مكشوفة أمام صدمات عدة، وأوجه مختلفة لعدم اليقين، تتأثر بها آفاق النمو، وتشمل انعدام الاستقرار الجيوسياسي، والحروب والنزاعات، واضطرابات حركة التجارة في البحر الأحمر، والغموض بشأن سياسة التجارة العالمية. وقد أعلن وقف إطلاق النار في غزة يوم 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025، بعد عامين من الحرب الإسرائيلية على القطاع؛ ولكن الأوضاع في غزة لا تزال في غاية السوء، وهناك انتهاكات يومية لوقف إطلاق النار تخلف خسائر كبيرة في الأرواح، وموجات جديدة من النزوح الجماعي للسكان، علاوة على الدمار الهائل في الممتلكات. كما كانت تداعيات الحرب جسيمة على البلدان المجاورة. وأما بالنسبة إلى وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان، فلا يزال هشاً للغاية، وتحدث انتهاكات وغارات جوية إسرائيلية شبه يومية على لبنان. وأحدثت الهجمات الإسرائيلية على إيران حالة حرجة من عدم اليقين في دول الخليج المجاورة، لا سيما الإمارات العربية المتحدة وقطر، علاوة على الأردن والعراق. وتبددت بعض المخاوف الأمنية في الجمهورية العربية السورية مع التفاؤل الذي صاحب تشكيل الحكومة الجديدة في البلد. ولا تزال الحرب في السودان مستمرة منذ نيسان/أبريل 2023، ولا يزال اليمن يواجه ظروفاً اجتماعية واقتصادية قاسية، علاوة على انعدام الاستقرار. وقد تؤثر الرسوم الجمركية المرتفعة التي تفرضها الولايات المتحدة على نمو شركائها التجاريين الرئيسيين في المنطقة العربية.

تشكل هذه التحديات مخاطر كبيرة على آفاق المنطقة العربية، لكن تعوض عنها بعض الشيء مؤشرات أخرى إيجابية. فمنذ أيلول/سبتمبر 2025، يجري رفع تدريجي للتخفيضات الطوعية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في أوبك+، ما سيزيد من إنتاج النفط من البلدان الغنية بالموارد في المنطقة⁶. وهذا سيخفض أسعار النفط قبل أن تصل إلى مستوى تستقر عنده، ما سيخفف من الضغط المالي على البلدان المستوردة للنفط في المنطقة. وستستفيد بلدان المنطقة من تزايد الطلب على الغاز والفوسفات والأسمدة، وزيادة إنتاج الذهب والصلب والأسمت، والجهود المستمرة للتنوع بعيداً عن

من المتوقع أن ينمو
متوسط الناتج
المحلي الإجمالي
للمنطقة العربية بنسبة
2.9% في عام 2025،
قبل أن يتسارع النمو
فيصل إلى 3.7 في عام
2026، 3.3% في
عام 2027



شهدت أسواق الفوسفات بعض التقلب خلال السنوات الأخيرة جراء عدم استقرار سلاسل الإمداد العالمية، ويستثمر عدد من البلدان العربية في هذا القطاع، ويستكشف أسواقاً جديدة، ويسعى إلى التوصل إلى اتفاقيات طويلة الأجل. ويتجه كل من المغرب والمملكة العربية السعودية نحو توسع استراتيجي في قدرتهما على إنتاج الفوسفات، والغرض أن يصبح البلدان موردين عالميين. ويستثمر المكتب الشريف للفوسفات في المغرب، ومعادن في المملكة العربية السعودية في البنية التحتية والصناعات اللاحقة لتلبية الطلب العالمي الحالي والمستقبلي. وتشمل خطط التوسع التي اعتمدها هاتان المؤسستان مشاريع بمليارات الدولارات في مجالات التعدين وإنتاج الأسمدة وقدرات التصدير، ومن المتوقع أن تساهم هذه الخطط في تحصين السوق إزاء تقلبات الأسعار مع مرور الوقت.

وتشير الإسقاطات إلى أن الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط والغاز، علاوة على تحسين التنوع الاقتصادي والابتعاد بالاقتصادات عن الاعتماد المفرط على قطاعات الهيدروكربونات، سيدفع النمو في الدول العربية المرتفعة الدخل⁸. ويتوقع أن تواصل هذه البلدان الاستثمار في التصنيع، والبنية التحتية، والتحول الرقمي، والمناطق الحرة، والسياحة، وتوسيع قطاع الترفيه. من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.3 في المائة في عام 2025، ثم 4.2 في المائة في عام 2026، و3.3 في المائة في عام 2027. ويتوقع للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أن ينمو بنسبة 3.5 في المائة في عام 2025⁹.

وتظهر أيضاً في الاتجاهات الاقتصادية المتوقعة مخاطر جمة، تشمل التباطؤ الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين جراء ارتفاع الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة، والمخاوف من استئناف الحرب بين إسرائيل وإيران وتداعياتها على البلدان المرتفعة الدخل نظراً لقربها الجغرافي من إيران. وعلى الرغم من الانخفاض الحالي لأسعار النفط، من المتوقع أن تتزايد إيرادات النفط لدى الإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية نتيجة الإيقاف التدريجي للتخفيضات الطوعية لإنتاج النفط الذي التزمت به الدول الأعضاء في أوبك+. ومن المتوقع أيضاً أن تبقى البلدان المرتفعة الدخل على دعم الوقود والمواد الغذائية الأساسية، مما يبقي معدلات

التضخم منخفضة عند حوالي 2 في المائة في المتوسط خلال الفترة التي غطتها الإسقاطات.

وتستثمر البحرين في توسيع قدراتها على إنتاج النفط؛ ومن المتوقع أن ينتهي مشروع توسيع الطاقة الإنتاجية لشركة نفط البحرين في أواخر عام 2025 أو أوائل عام 2026. من المتوقع أن تستمر جهود التنوع من خلال زيادة الاستثمار في قطاعات البنية التحتية، واللوجستيات، والتحول الرقمي، والتكنولوجيا المالية، والسياحة. ومن المتوقع أن يكون النمو خلال الفترة 2025-2027 مدفوعاً بقطاع النفط والغاز وأيضاً بالقطاعات غير الهيدروكربونية، لا سيما الخدمات المالية والتصنيع والسياحة. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2.8 في المائة خلال الفترة التي غطتها الإسقاطات. وتستثمر الكويت في منطقة اقتصادية خاصة كبيرة في شمال البلد، وكذلك في ميناء مبارك الكبير، ومن المتوقع أن تجذب الكويت استثمارات كبيرة تجعل البلد مركزاً لوجستياً. ومشاريع البنية التحتية الكبيرة هذه، علاوة على تزايد إيرادات النفط، ستضفي الزخم على نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نسبة 2.1 في المائة بالمتوسط خلال الفترة 2025-2027.

وما سيحرك النمو في عُمان الاستثمارات في التصنيع واللوجستيات والطاقة المتجددة والسياحة وإنتاج الغاز. ومن الأهمية بمكان مواصلة الإصلاحات للإسراع بالتنوع الاقتصادي والحد من المخاطر المرتبطة بسوق الطاقة العالمي، الذي باتت الإمدادات فيها فائضة على الطلب. وفي عام 2023، وقّعت عُمان عدة اتفاقيات لتوريد الغاز الطبيعي، منها اتفاقية مع ألمانيا لتزويد أوروبا بـ 400,000 طن من الغاز سنوياً لمدة أربع سنوات بدءاً من عام 2026، واتفاقية أخرى لتزويد شركة BP بمليون طن سنوياً لمدة تسع سنوات، واتفاقية أخرى مع شركة البترول التايلاندية لمدة تسع سنوات بدءاً من عام 2026. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2.8 في المائة خلال الفترة 2025-2027.

من المتوقع أن تتخطى قطر حالة عدم الاستقرار التي واجهتها في عام 2025 بسبب الضربتين الجويتين اللتين تعرضت لهما الدوحة من إيران وإسرائيل، وأن تواصل الاستثمار في التعليم والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والبناء والسياحة استعداداً لاستضافة سباقات الجائزة الكبرى في الفورمولا 1. وقد زادت قطر استثماراتها المحلية كثيراً، خاصة في الحقل الشمالي، بحيث تضاعفت

قيمة الاستثمار سبع مرات منذ عام 2015. وتضاعفت الاستثمارات الأجنبية في قطاع الغاز في قطر أربع مرات خلال نفس الفترة. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.8 في المائة خلال الفترة 2025-2027.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار السلع والإيقاف التدريجي للخفض التطوعي للإنتاج من أوبك+، تشير التوقعات إلى نمو قوي ومتسارع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية، بحيث يصل إلى معدل 3.3 في المائة خلال الفترة 2025-2027، وسي دعم هذا النمو تزايد الاستثمار في قطاعات التصنيع والعقارات والسياحة. وتوسع شركة معادن إنتاجها للفوسفات، وتبلغ قيمة استثماراتها حوالي 7.4 مليار دولار، والغرض منها زيادة الطاقة الإنتاجية إلى 9 ملايين طن سنوياً. وقد أبرمت الشركة اتفاقيات طويلة الأجل مع شركات هندية لتصدير إليها، سنوياً، 3.1 مليون طن متري من ثنائي فوسفات الأمونيوم على مدى خمس سنوات. تهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية كمورد رئيسي للأسمدة للهند. وفي الإمارات العربية المتحدة، سيكون المحرك الرئيسي للنمو الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، والبناء، والنقل، والخدمات المالية، والطاقة المتجددة، والسياحة، والذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.5 في المائة خلال الفترة 2025-2027.

وتواجه البلدان العربية المتوسطة الدخل¹⁰ تحديات جيوسياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان بنسبة 2.8 في المائة في عام 2025، و3.3 في المائة في عام 2026، و3.5 في المائة في عام 2027، ولكن هذه التوقعات تفترض أن إسرائيل ستحترم وقف إطلاق النار في غزة وتوقف أعمالها العدوانية. ومن المتوقع أن تتراجع معدلات التضخم من 7.2 في المائة في عام 2025 إلى 6.3 في المائة في عام 2027.

وإذا تحققت التوقعات بالتخفيف من إجراءات خفض الطوعي لإنتاج النفط من الدول الأعضاء في أوبك+، ستواصل الجزائر الاستفادة من زيادة إنتاج النفط والغاز، ومن شراكاتها التجارية الجديدة، ومن تزايد الطلب على الأسمدة ومنتجات الحديد والصلب. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2.9 في المائة خلال الفترة 2025-2027. وبالنسبة إلى المغرب، فإن أهم مسرعات النمو هي تزايد الطلب على الفوسفات والأسمدة، واستضافة كأس الأمم الأفريقية 2025، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية استعداداً لاستضافة كأس العالم 2030. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.1 في المائة خلال الفترة 2025-2027. وسيستفيد كل من تونس والمغرب من انتعاش السياحة ومن تحسن المحاصيل الزراعية بعد سنوات من الجفاف. وفي تونس، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1.9 في المائة خلال الفترة التي غطتها الإسقاطات.

وقد تأثرت مصر كثيراً بتداعيات الحرب على غزة، إذ اضطرت حركة السفن في قناة السويس، كما طالت التداعيات الأردن، فأضرت الحرب بقطاعه السياحي. وقد تفاقمت التحديات الاجتماعية والاقتصادية المزمنة التي تواجه مصر جراء الارتفاع الحاد في معدلات التضخم ومحدودية التمويل. ومن طرف إيجابي، يتوقع لمصر أن تستفيد من انخفاض أسعار النفط، وزيادة إنتاج الفوسفات والغاز جراء تزايد الطلب، وقوة قطاع السياحة، وزيادة الاستثمار الأجنبي. وتجدر الإشارة إلى أن مصر تسعى إلى المشاركة في إعادة إعمار غزة. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.1 في المائة خلال الفترة 2025-2027. وسيبقى معدل التضخم مرتفعاً، ولكن مع بعض الانخفاض، من 13.7 في المائة في عام 2025 إلى 11.9 في المائة في عام 2027.

تواجه البلدان العربية المتوسطة الدخل تحديات جيوسياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة



في الأردن، اشتدت حالة عدم اليقين مع اندلاع الحرب بين إسرائيل وإيران، إذ تأثر النقل الجوي بشدة، وتضرر قطاع السياحة. إلا أن تغيير النظام في الجمهورية العربية السورية حسن من معنويات السوق، ومن المرجح أن يستفيد الأردن من ذلك. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بمعدل 2.6 في المائة خلال الفترة 2025-2027. ومن المتوقع أن يبقى التضخم عند مستويات منخفضة.

وفي لبنان، انتهت حالة الجمود السياسي في أوائل عام 2025، بعد انتخاب رئيس جديد، وتشكيل حكومة، وتعيين مسؤولين في عدة مناصب رئيسية، ما أطلق موجة من التفاؤل. إلا أن هذه الموجة سرعان ما انحسرت مع بقاء أوضاع عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، والانقسات السياسية في البلد، وكذلك نتيجة التأخر في اتخاذ الخطوات اللازمة للإصلاح الاقتصادي المتكامل، وتقلب الوضع الأمني، خاصة بالنظر إلى هشاشة وقف إطلاق النار والانتهاكات والغارات الجوية الإسرائيلية اليومية منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ولبنان أمام تحديات هيكلية جسيمة، إذ لا تزال الثقة في بيئته التجارية وقطاعه المصرفي ضعيفة أو محدودة، كما لا يزال الوصول فيه إلى الائتمان مقيداً، علاوة على الخطر المائل باستئناف إسرائيل حربها الشاملة على لبنان.

وقد تعهدت أطراف المؤتمر الدولي من أجل دعم سكان لبنان وسيادته، الذي نظّمته حكومة فرنسا في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024، إلا أن معظم هذه المساعدات لم تسلم حتى الآن. وقد صرفت بعض المبالغ على منظمات غير حكومية، وللأمم المتحدة، ولدعم الجيش اللبناني، ومع ذلك، لم يسلم الجزء الأكبر بعد بسبب القيود السياسية والمؤسسية في لبنان، والتي يرجح أن تؤخر التعافي الاقتصادي. ووصف مصرف لبنان عام 2025 بأنه «مرحلة تعافي مبدئية»، مع اعتماد مستمر على الاستهلاك والتحويلات، بعد تقلص مقدّر بنسبة 6.4 في المائة في عام 2024¹¹.

ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.5 في المائة خلال الفترة 2025-2027، مدفوعاً بتعافي السياحة مع التدفق الكبير للبنانيين المغتربين، والإصلاحات الاقتصادية والمالية المزمع إجراؤها، والتدفق المتوقع للمساعدات. ولكن الأفاق أيضاً تحمل مخاطر كبيرة، مثل

إمكانية التصعيد في الانتهاكات الإسرائيلية، وصولاً إلى استئناف الحرب الشاملة على لبنان. وتشير التوقعات إلى ارتفاع معدل التضخم في لبنان ليصل إلى 13.5 في المائة خلال عام 2025 جراء تزايد انعدام اليقين وتفاقم المخاوف الأمنية وتأخر الإصلاحات.

في موريتانيا، من المتوقع أن يكون النمو مدفوعاً بصادرات المعادن، لا سيما الغاز والذهب وخام الحديد، بالإضافة إلى الإصلاحات المالية. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5.5 في المائة خلال الفترة 2025-2027.

وستستفيد جيبوتي من زيادة حركة الموانئ مع استئناف التجارة عبر البحر الأحمر (التجارة الإثيوبية عبر جيبوتي)، وزيادة إنتاج الذهب، والاستثمار في البنية التحتية، وبشكل رئيسي توسع ميناء داميرجوغ. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5.1 في المائة خلال الفترة 2025-2027.

ويبقى النمو في جزر القمر معتمداً على التحويلات المالية والزراعة والمساعدات وزيادة البناء استعداداً لاستضافة ألعاب المحيط الهندي في عام 2027. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.5 في المائة خلال الفترة 2025-2027. ومن المتوقع أن تبقى معدلات التضخم في هذه البلدان الثلاثة عند مستويات منخفضة.

وقد أعلن وقف إطلاق النار في غزة يوم 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025، بعد عامين من الحرب الإسرائيلية على القطاع. إلا أن الأوضاع في غزة لا تزال خطيرة، إذ يتعرض وقف إطلاق النار لانتهاكات يومية؛ ولا يسمح بدخول المساعدات إلا لماماً، وهي أقل بكثير من احتياجات المواطنين. والخسائر في الأرواح جسيمة، والمعاناة الإنسانية هائلة. وتشير السجلات إلى مقتل ما لا يقل عن 68,000 فلسطيني، وإصابة أكثر من 170,000 آخرين. ولحق الدمار التام أو الضرر بنحو 78 في المائة من جميع المباني¹². وأدت الحرب إلى نزوح جماعي لمواطني قطاع غزة وإلى دمار هائل للمباني والبنية التحتية. وتشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن كلفة إعادة إعمار غزة تبلغ حوالي 70 مليار دولار¹³.

وسيبقى النمو في الصومال معتمداً على التحويلات المالية والزراعة والمساعدات، على الرغم من التراجع، وعلى تطوير البنية التحتية، وخصوصاً الاستثمار المخطط له في الطاقة والموانئ. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.7 في المائة خلال الفترة 2025-2027.

واستعادت الجمهورية العربية السورية بعض التفاؤل بعد سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، وتشكيل حكومة جديدة مدعومة من الولايات المتحدة وأوروبا، والرفع التدريجي للعقوبات المفروضة على البلد. ولكن هذا التفاؤل ثبطه بعض الشيء الضربات الجوية الإسرائيلية المتكررة، ونشوب صراعات داخلية، ونشوء مخاوف أمنية. وجاء التغيير في النظام بعد نزاع دام 14 عاماً وتسبب في انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 64 في المائة. في المستقبل القريب، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.4 في المائة في عام 2025، ثم يتسارع إلى معدل 4.7 في المائة في عامي 2026 و2027. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع قيمة العملة الوطنية في النصف الأول من عام 2025 إلى تراجع التضخم بنسبة 8 في المائة.

وورد في تقرير للإسكوا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أنه، وتحت أكثر سيناريوهات الانتقال المستقر تفاعلاً، سينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 13.4 في المائة سنوياً بين عامي 2025 و2030، ما يعني أن التعافي الاقتصادي سيعود بالناتج المحلي الإجمالي إلى فقط 80 في المائة مما كان عليه في عام 2010 بحلول عام 2030. وبالنسبة إلى السيناريو البديل للاستقرار الطويل الأمد، تشير التوقعات في التقرير إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيبقى أقل من 3 في المائة في المتوسط خلال الفترة من عام 2025 إلى عام 2030. وفي أسوأ السيناريوهات، أي سيناريو الحرب والتشرد، من المتوقع أن ينحو الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض أشد، بمعدل 7.68 في المائة خلال فترة التي غطتها التوقعات¹⁶. والانفتاح الأخير الذي أبداه المجتمع الدولي إزاء نظام الحكم الجديد يحسن، إجمالاً، بيئة الأعمال.

تستمر الحرب في السودان منذ نيسان/أبريل 2023، وقد عمقت المأساة الإنسانية في البلد. واضطر حوالي 9 ملايين شخص إلى النزوح، وفر أكثر من 3 ملايين إلى دول مجاورة¹⁷. وتهدد سبل العيش ومكاسب التنمية

والوضع في الضفة الغربية صعب أيضاً، ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة فلسطين بنسبة 0.9 في المائة في عام 2025، بعد انكماش حاد في عام 2024. إذا توقفت الهجمات الإسرائيلية، وتدفقت المساعدات إلى غزة، وبدأت إعادة الإعمار في عام 2026، وإذا أوقفت إسرائيل الخطط لضم الضفة الغربية، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني، عموماً، بمعدل 2 في المائة بين عامي 2026 و2027. ولا تزال هذه الآفاق محفوفة بمخاطر جمة، لأن وقف إطلاق النار لم يدخل حيز التنفيذ بالكامل جراء الانتهاكات الإسرائيلية اليومية. ومن المتوقع أن تبقى معدلات التضخم مرتفعة، بمتوسط يبلغ 17 في المائة خلال الفترة 2025-2027.

وقد تسببت حرب حزيران/يونيو 2025 بين إيران وإسرائيل في حالة من عدم اليقين في العراق، إذ برزت مخاوف من انتشار الرقعة الجغرافية للحرب. وفي عام 2025، تشير الإسقاطات إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي للعراق بنسبة 1 في المائة، قبل أن يعاود الارتفاع بمعدل 2 في المائة في 2026-2027، مدفوعاً بقطاع النفط.

في ليبيا، وعلى الرغم من استمرار الصراع السياسي، من المتوقع أن يؤدي استئناف صادرات النفط بعد حل أزمة البنك المركزي في أيلول/سبتمبر 2024 واعتماد آلية شفافة لإيرادات النفط منذ آذار/مارس 2025 إلى دفع النمو في عام 2025 وما بعده. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.6 في المائة في عام 2025 وبنسبة 4.7 في المائة في الفترة 2026-2027، ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل 4 في المائة¹⁴ خلال الفترة 2025-2027. ومن المتوقع أن تظل معدلات التضخم منخفضة في كلا البلدين.

ولا تزال البلدان المنخفضة الدخل¹⁵ تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية متفاقمة جراء ضيق الحيز المالي، وتراجع المساعدات، وتصعيد النزاعات، والانقسامات السياسية. وإذا انتهت الحرب في السودان، وبدأ تدفق المساعدات وإعادة الإعمار في جميع البلدان المنخفضة الدخل الأربعة، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.9 في المائة في عام 2025، قبل أن يرتفع بنسبة 1.7 في المائة في عام 2026، ثم بنسبة 1.9 في المائة في عام 2027.

بالمجاعة، وسوء التغذية الحاد، وتفشي الأمراض، والدمار الواسع النطاق. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2 في المائة في عام 2025 ثم أن ينمو بنسبة 1 في المائة في عامي 2026 و2027.

ولا تزال الظروف الاجتماعية والاقتصادية في اليمن عسيرة، تفاقمها الغارات الجوية التي نفذتها الولايات المتحدة وإسرائيل. ويعيش حوالي 58 في المائة من السكان في فقر مدقع، ويواجهون انعدام الأمن الغذائي.

وحوالي 6 ملايين من السكان معرضون لخطر المجاعة، ومن المرجح أن تتفاقم الأوضاع بسبب انخفاض المساعدات الدولية¹⁸. وفي اليمن، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 0.6 في المائة خلال الفترة 2025-2027. ومن المتوقع أن تبقى معدلات التضخم مرتفعة في السودان واليمن، نتيجة لاستمرار النزاع والقيود على الإمدادات. وتشير الإسقاطات إلى أن معدل التضخم خلال عام 2025 يصل إلى 133.8 في المائة في السودان وإلى 24.5 في المائة في اليمن.

الجدول 1. نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في المنطقة العربية، 2025-2027

التضخم			الناتج المحلي الإجمالي			
2027	2026	2025	2027	2026	2025	
5.4	6.9	8.2	3.3	3.7	2.9	مجموع البلدان العربية
2.2	2.0	1.9	3.3	4.2	3.3	البلدان المرتفعة الدخل
2.9	2.1	1.9	4.3	5.0	4.2	الإمارات العربية المتحدة
1.6	1.5	1.3	2.5	3.0	2.9	البحرين
1.7	2.0	1.4	3.2	3.1	2.2	عمان
2.2	1.7	1.5	3.4	5.2	2.7	قطر
2.5	2.2	2.3	1.6	2.9	1.8	الكويت
1.9	2.1	2.0	2.9	3.8	3.2	المملكة العربية السعودية
6.3	6.5	7.2	3.5	3.3	2.8	البلدان المتوسطة الدخل
1.8	2.4	2.3	2.8	2.8	2.3	الأردن
4.9	5.6	6.2	1.9	2.0	1.7	تونس
3.0	2.7	2.0	2.6	3.0	3.2	الجزائر
1.9	2.4	3.1	3.2	3.5	3.9	جزر القمر
1.8	2.2	3.3	5.0	5.1	5.1	جيبوتي
14.8	15.0	21.2	2.5	1.6	0.9	دولة فلسطين
4.3	3.5	3.3	2.3	1.7	-1.0	العراق
5.2	8.4	13.5	4.1	4.5	1.9	لبنان
1.2	1.1	1.2	4.7	4.7	8.6	ليبيا
11.9	12.4	13.7	4.5	4.1	3.7	مصر
1.5	1.5	1.7	2.7	3.2	3.4	المغرب
2.7	2.0	1.4	4.4	5.3	7.0	موريتانيا
32.8	58.0	85.3	1.9	1.7	-0.9	البلدان المنخفضة الدخل
5.7	5.0	-8.0	5.3	4.1	2.4	الجمهورية العربية السورية
45.2	86.9	133.8	1.0	1.0	-3.2	السودان
3.4	3.6	3.8	3.0	3.8	4.3	الصومال
21.6	20.7	24.5	0.4	0.4	1.0	اليمن

المصدر: إسقاطات الإسكوا على أساس نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2025.

باء. الرصيد المالي ومستويات الدين

ومن المتوقع أن تتزايد الإيرادات غير الهيدروكربونية بعد الإعلان عن تطبيق جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي حدّاً أدنى محلياً للضريبة على أعلى الأرباح في نهاية عام 2024، تماشياً مع إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العالمي لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي، علماً أن العمل بهذه الضريبة سيبدأ خلال السنة 2025-2026. وأجرت البحرين عمليات ضبط لأوضاع المالية العامة، كما تقوم عُمان بإصلاح إدارتها الضريبية ورقمنة الخدمات، ما سيوسع الوعاء الضريبي ويحسن التحصيل.

ومن المتوقع أن تحافظ الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، وقطر، والكويت على فوائدها المالية، بينما من المتوقع أن تقلل البحرين والمملكة العربية السعودية من عجزهما المالي. ومن المتوقع أن تحافظ البحرين على نسبة مرتفعة للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعدل 141 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2025-2027، ومن المتوقع أن تستخدم عُمان وقطر ريوح النفط والغاز لسداد جزء من ديونهما المستحقة. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في عُمان من 21.8 في المائة في عام 2025 إلى 8.6 في المائة في عام 2027، وأن تنخفض في قطر من 28.8 في المائة إلى 11.9 في المائة خلال الفترة نفسها.

ومن المتوقع، خلال الفترة التي تغطيها التوقعات، أن يبقى العجز المالي للبلدان المتوسطة الدخل عند معدل 8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأدت الاضطرابات في البحر الأحمر إلى الحدّ من الحركة عبر قناة السويس، ما أثر كثيراً على الإيرادات المالية في مصر، وقد عوضت عن بعض هذه الخسائر إيرادات مشروع رأس الحكمة الضخم. ومن المتوقع أن يتزايد العجز المالي في الجزائر خلال الفترة التي تغطيها التوقعات نتيجة زيادة الإنفاق التي تخطط لها الحكومة. ومن المتوقع أن يتسع العجز المالي في العراق مع استمرار نظام التوزيع العام المكلف، وبرامج التحويل النقدي إلى المجتمعات المعرضة للمخاطر، واحتياجات الاستثمار العام المخطط له. وسيستفيد الأردن من عودة اللاجئين إلى الجمهورية

من المتوقع أن تستمر الجهود لتعزيز الوضع المالي في البلدان العربية خلال الفترة 2025-2027. سيجبر بقاء أسعار الفائدة على ارتفاعها الدول على إعادة تمويل ديونها المستحقة بأسعار أعلى، ما يهدد قدرتها على تحمل الديون. من المتوقع أن تصل العجوزات المالية إلى نحو 2.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة التي تغطيها الإسقاطات، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 45.8 في المائة في المتوسط.

ومن المتوقع أن تبقي البلدان المرتفعة الدخل على فائدها المالي عند حوالي 2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2025-2027 بسبب زيادة إنتاج النفط والغاز، ووسط التوقعات بانخفاض أسعار النفط والتوسع في القطاعات غير الهيدروكربونية. وإيقاف التدرجي للخفض الطوعي لإنتاج النفط لدى عدد من البلدان المرتفعة الدخل سيعوض عن انخفاض أسعار النفط، ويساعد في الحفاظ على إيرادات الهيدروكربونات عند معدلات مستقرة.



من المتوقع أن
تستمر الجهود
لتعزيز الوضع
المالي في
البلدان العربية
خلال الفترة
2027-2025

قبل إجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية. وفي جيبوتي، سيكون المحرك الرئيسي للنمو المتوقع الاستثمارات في البنية التحتية الممولة بالديون. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 48 في المائة في عام 2025 إلى 64.2 في المائة في عام 2027.

ولا يزال عجز المالية العامة يمثل تحدياً للبلدان المنخفضة الدخل. وتؤثر النزاعات على قدرة هذه البلدان على تعبئة الموارد، ويقيد انخفاض المساعدات الخارجية الحيز المالي، ويبطئ التنمية الاقتصادية. في السودان واليمن، من المتوقع أن يكون جمع الضرائب صعباً مع استمرار النزاعات. وفي الصومال، بذلت الحكومة جهوداً لتحسين إدارة الضرائب، خاصةً الجمارك. وفي اليمن، من المتوقع أن يستمر العجز المالي مع استمرار النزاع، وتوقف صادرات النفط، والمصاعب الجمة في تحصيل الضرائب. إلا أن حزمة المساعدات بقيمة 368 مليون دولار أعلنت عنها المملكة العربية السعودية في أيلول/سبتمبر 2025، التي تشمل دعم الميزانية، قد تخفف بعضاً من الضغوط المالية. وفي السودان، انخفضت إيرادات الحكومة بشكل كبير مع استمرار الحرب وتعرس جمع الضرائب. وقد استؤنفت صادرات النفط جزئياً، ولكن يتوقع أن تبقى أقل بكثير من مستوياتها في عام 2023. وفي الجمهورية العربية السورية، من المتوقع أن يتحول الرصيد المالي من عجز إلى فائض مع استئناف الأنشطة الاقتصادية وتوقع تحسن في الإيرادات.

العربية السورية، إذ ستخفف تلك العودة ضغوط تقديم الخدمات عن الحكومة. لكن علاقات الأردن التجارية مع الولايات المتحدة تعني أنه سيتأثر بزيادة الرسوم الجمركية. وفي لبنان، من المتوقع أن تستمر قيود البنك المركزي على الإنفاق الحكومي في عام 2025، ومن المتوقع أن يتوازن الوضع المالي في عامي 2025 و2026. ومن المتوقع أن يبدأ المغرب في التخلص التدريجي من دعم البوتان والغاز، ما سيخفف الضغط على الإنفاق الحكومي ويقلص العجز المالي. من المتوقع أن يؤدي ضبط أوضاع المالية العامة في تونس إلى خفض العجز المالي. وفي موريتانيا، من المتوقع أن يتسع العجز المالي مع استمرار الحكومة في تنفيذ برنامج تحويل الأموال (تكافل) الذي يستهدف المجتمعات المعرضة للمخاطر ويحل محل الدعم العام. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تواصل الحكومة إصلاحاتها المالية وأن تزيد إيراداتها من خلال فرض ضريبة على الكربون في عام 2025. ولا تزال جيبوتي تواجه عجزاً مالياً صعباً بعد تراجع المساعدات الخارجية.

ومن المتوقع أن تبقى مستويات الدين مرتفعة في عدة بلدان متوسطة الدخل، خاصة في الأردن وتونس ولبنان ومصر، ما يحد من المرونة المالية وإمكانات النمو. ولا يزال التمويل الخارجي لتونس ضيقاً، ويتزايد اعتماد الحكومة على الاقتراض المحلي. في لبنان، لا يزال الوصول إلى التمويل الخارجي مقيداً للغاية، وقد لا تخفف هذه القيود



الجدول 2. الرصيد المالي والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، 2025-2027

نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي			الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي			
2027	2026	2025	2027	2026	2025	
44.9	45.6	46.7	-2.4	-2.2	-2.1	مجموع البلدان العربية
23.3	25.3	27.4	2.5	2.4	2.4	البلدان المرتفعة الدخل
17.7	19.9	23.4	1.5	1.9	2.4	الإمارات العربية المتحدة
144.6	141.6	135.4	-11.0	-11.2	-11.1	البحرين
8.6	15.0	21.8	5.8	5.9	6.4	عمان
11.9	20.5	28.8	7.4	6.6	5.6	قطر
5.3	5.5	4.9	25.8	26.8	28.4	الكويت
27.7	28.1	28.1	-0.9	-1.5	-1.9	المملكة العربية السعودية
75.3	73.4	72.0	-9.0	-8.4	-7.9	البلدان المتوسطة الدخل
95.0	95.6	95.2	-3.5	-4.2	-5.3	الأردن
86.4	87.9	88.8	-5.5	-5.8	-6.8	تونس
75.5	69.4	63.5	-9.4	-9.0	-8.7	الجزائر
34.4	34.4	34.8	-1.8	-1.7	-1.8	جزر القمر
64.2	55.6	48.0	-12.6	-10.9	-11.1	جيبوتي
--	--	--	--	--	--	دولة فلسطين
53.4	49.3	46.1	-6.2	-5.0	-3.7	العراق
95.0	85.1	100.8	-0.5	0.3	0.2	لبنان
--	--	--	-23.7	-18.9	-12.6	ليبيا
82.6	81.4	80.6	-11.8	-11.3	-11.0	مصر
69.3	69.6	70.0	-2.6	-3.0	-3.8	المغرب
43.5	43.3	44.0	-3.2	-2.5	-1.8	موريتانيا
61.6	68.3	81.5	-4.2	-5.3	-6.9	البلدان المنخفضة الدخل
119.5	136.2	140.7	2.3	0.1	-3.9	الجمهورية العربية السورية
33.3	40.7	61.9	-5.2	-6.0	-7.7	السودان
--	--	--	-1.7	-1.5	-1.1	الصومال
82.4	78.4	78.0	-9.7	-11.0	-10.2	اليمن

المصدر: إسقاطات الإسكوا على أساس نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2025.

جيم. التجارة

قصير من صدور هذه الإعلانات، اتخذ بعض الشركاء التجاريين للولايات المتحدة إجراءات مضادة، وبدأت سلسلة جديدة من المفاوضات التجارية على أمل

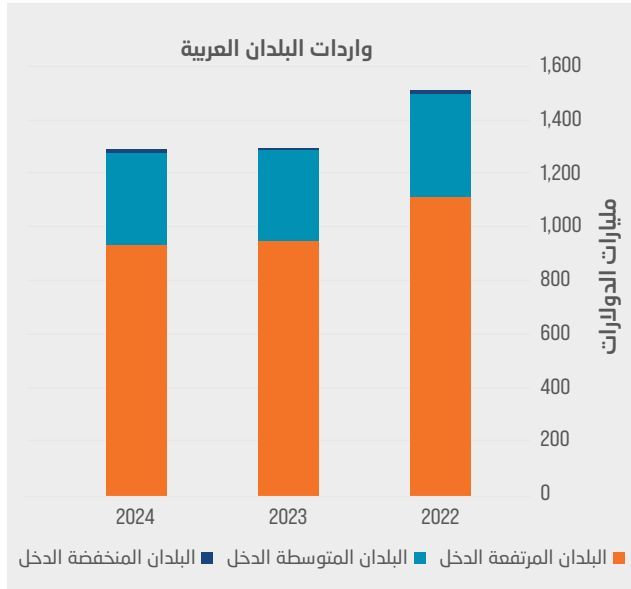
تفاقت حالة عدم اليقين بشأن التجارة الدولية بعد مجموعة الرسوم الجمركية المرتفعة التي أعلنت عنها الولايات المتحدة في نيسان/أبريل 2025. وبعد وقت

التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وغيرهما من الشركاء التجاريين¹⁹.

لكن، وحتى مع هذا الغموض في آفاق التجارة، تُتَوَقَّع زيادة بمعدل 4 في المائة في الصادرات من المنطقة العربية خلال الفترة 2025-2027، علماً أن هذه الزيادة بلغت 8 في المائة في عام 2024. وسيحفز نمو الصادرات من البلدان المرتفعة الدخل تزايد صادرات النفط، خاصةً بعد التخلص التدريجي من التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط. أما الصادرات من البلدان المتوسطة الدخل، فسيحفز نموها استئناف تصدير النفط من ليبيا، وزيادة إنتاج النفط من الجزائر والعراق، وانخفاض أسعار الصادرات من لبنان ومصر نتيجةً لانخفاض قيمة العملة في هذين البلدين. وسيتزايد الطلب على الصادرات من بعض البلدان المنخفضة الدخل أيضاً نتيجة انخفاض أسعار العملة فيها. وتُتَوَقَّع زيادة بمعدل 4.4 في المائة في الواردات إلى المنطقة العربية خلال الفترة 2025-2027، بعد تراجع بنسبة 1 في المائة في عام 2024. وسيكون التنويع الاقتصادي هو محفز الزيادة في البلدان المرتفعة الدخل. أما في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، فسيحفز نمو الاستيراد تزايد الطلب على واردات المواد الغذائية والمعدات والمركبات ومواد إعادة الإعمار.

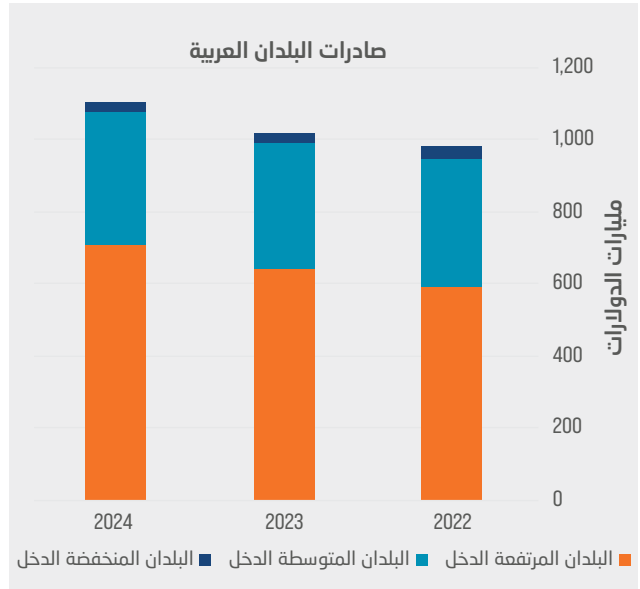
التخفيف من تداعيات الرسوم الجمركية على سلاسل الإمداد. ولا يزال أثر هذه الرسوم الجمركية على المنطقة العربية غير واضح. وعلى الرغم من أن منتجات الطاقة معفاة حتى الآن من الرسوم الجمركية، فإنّ المنسوجات والأسمدة والكيماويات والألمنيوم والإلكترونيات، على مستوى العالم، أصبحت الآن خاضعة لرسوم جمركية مرتفعة تفرضها الولايات المتحدة، ما سيؤثر على بعض البلدان العربية. وسيكون الأردن الأشد تأثراً، إذ يوجه حوالي 25 في المائة من إجمالي صادراته إلى الولايات المتحدة. وسيتأثر كل من البحرين وتونس ولبنان ومصر والمغرب بدرجة أقل، حيث تبلغ نسبة صادراتها إلى الولايات المتحدة حوالي 5 في المائة من مجموع صادراتها. وسيكون الأثر أقل أيضاً على الإمارات العربية المتحدة والجزائر وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية، لأن نسبة صادراتها إلى الولايات المتحدة أقل من 5 في المائة من مجموع صادراتها. وقد تطلت الاقتصادات العربية آثار غير مباشرة من التباطؤ المحتمل في نمو اقتصادات الشركاء التجاريين الرئيسيين للمنطقة، خاصةً من انخفاض الطلب من الصين والاتحاد الأوروبي. وتذهب 15 في المائة من صادرات البلدان العربية إلى الصين، و17 في المائة منها إلى أوروبا. ويعتمد الأثر الإجمالي على ما تتمخض عنه آخر جولات المفاوضات

الشكل 2. الواردات إلى المنطقة العربية حسب مجموعة البلدان



المصدر: IMF, Directions of trade statistics.

الشكل 1. الصادرات من المنطقة العربية حسب مجموعة البلدان



المصدر: IMF, Directions of trade statistics.

الجدول 3. نمو التصدير والاستيراد في المنطقة العربية، 2025-2027 (بالنسبة المئوية)

نمو الاستيراد			نمو التصدير			
2027	2026	2025	2027	2026	2025	
4.1	4.6	4.6	4.2	3.6	4.1	مجموع البلدان العربية
3.9	4.9	5.2	4.1	3.5	4.3	البلدان المرتفعة الدخل
5.1	5.4	5.8	3.9	3.1	4.8	الإمارات العربية المتحدة
5.2	4.5	4.2	4.8	5.3	6.3	البحرين
2.7	4.0	2.2	4.4	4.9	3.6	عمان
3.7	0.5	-0.2	4.0	3.4	3.0	قطر
2.8	1.6	1.7	3.8	3.0	2.4	الكويت
1.9	5.8	6.7	4.3	3.7	3.9	المملكة العربية السعودية
4.0	3.2	2.0	4.0	3.6	3.5	البلدان المتوسطة الدخل
3.5	2.8	3.0	6.5	4.8	3.8	الأردن
0.9	0.8	-0.1	1.8	1.8	1.3	تونس
7.6	7.2	0.6	3.2	2.8	2.6	الجزائر
4.6	5.3	2.8	6.0	6.2	6.3	جزر القمر
2.0	2.0	2.0	8.0	8.0	8.0	جيبوتي
5.0	5.0	5.0	5.3	3.0	1.0	دولة فلسطين
6.2	4.2	1.3	4.4	3.6	2.3	العراق
5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	لبنان
5.0	5.0	15.0	5.0	5.0	20.0	ليبيا
3.9	2.5	3.1	4.0	4.1	3.6	مصر
0.4	0.7	2.2	3.0	2.2	1.3	المغرب
1.5	1.3	6.3	2.6	2.9	1.1	موريتانيا
8.3	8.4	8.0	12.6	14.0	8.6	البلدان المنخفضة الدخل
10.0	11.0	9.5	18.0	20.0	10.0	الجمهورية العربية السورية
5.0	5.0	5.0	3.8	5.9	5.0	السودان
10.3	10.7	11.0	12.5	12.8	15.1	الصومال
5.0	3.0	5.0	2.3	2.7	2.4	اليمن

المصدر: إسقاطات الإسكوا على أساس نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2025.

التوقع الآني في المنطقة العربية

3

لأن ذلك يمكّنها من وضع السياسات المناسبة ضمن بيئات سريعة التقلب والاستجابة للتطورات في الوقت الفعلي. وشحّ البيانات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتأخر في نشرها يعوقان التحليلات الاقتصادية الأعمق، وصنع السياسات القائمة على الأدلة، ويقوضان جهود الاستجابة.

وتجري الإسكوا دراسة تجريبية لتحديد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر والمملكة العربية السعودية، ويختلف البلدان من حيث هياكلهما الاقتصادية، وقدراتهما الإحصائية، ومدى توفر البيانات لديهما. ووقع الاختيار على هذين البلدين بهدف استخلاص دروس مختلفة بشأن أنواع المؤشرات التي ينبغي جمعها، وكيفية اتباع منهجية عملية تكيف مُحكمة وقابلة للتنفيذ من أجل الاستفادة من نماذج التعلم الآلي (المرفق). والمنشود للدراسة التجريبية هذه هو توسيع نطاق العمل بها لتشمل جميع بلدان المنطقة العربية، وبحيث تستخدم مجموعة أوسع من مؤشرات الاقتصاد الكلي كمتغيرات مستهدفة. ويساهم رصد النشاط الاقتصادي، وتدفقات التجارة، وأسعار المستهلكين، والبطالة بقوة في فهم الاتجاهات الحالية، ولذا يرجح أن تشمل المتغيرات المستهدفة حجم صادرات السلع وواراداتها، وحجم صادرات الخدمات وواراداتها، ومعدل البطالة، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ولا بد من التنويه بضرورة إنشاء نماذج مستقلة ومكيفة خصيصاً لكل بلد عربي ومتغير مستهدف لمراعاة العوامل الاقتصادية الكلية المختلفة، والهياكل الاقتصادية المتنوعة، والبيانات المتوفرة، والفجوات القائمة، وفترات التأخر في نشر البيانات والمعلومات. فعلى سبيل المثال، وفي البلدان حيث يحفز إنتاج الهيدروكربون النشاط الاقتصادي، يوصى بالتركيز أكثر على مؤشرات تصدر بوتيرة مكثفة عن إنتاج النفط والطلب عليه.

الوصول إلى بيانات محدثة بانتظام، لا سيما في ما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، أمر بالغ الأهمية لإثراء أي نقاش سياسي اقتصادي. ولهذه البيانات أهمية كبيرة حين يكون إصدار الإحصاءات الرسمية عرضة للتأخير أو التنقيح أو التقلب، وحين يحتاج صانعو السياسات إلى معلومات محدثة في الوقت الفعلي. على سبيل المثال، غالباً ما تصبح التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي متاحة بعد عدة أسابيع من نهاية الفترة التي تشير إليها، حتى في أكثر الاقتصادات تقدماً. وفي الكثير من البلدان العربية، يتأخر إصدار هذه التقديرات لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر، وتجرى عليها لاحقاً تنقيحات كبيرة.

وقد بات التوقع الآني أداة أساسية للرقابة الاقتصادية، ويُعرّف، بعبارة بسيطة، على أنه توقع الحاضر أو المستقبل المباشر باستخدام بيانات تُجمَع بوتيرة مكثفة. وكانت الأوضاع السائدة خلال جائحة كوفيد-19 حافزاً إضافياً للتحسن في هذا المجال. وقد تطور مفهوم التوقع الآني، من أفق بحثي إلى ممارسة تشغيلية معتمدة على نطاق واسع بين البنوك المركزية والمنظمات الدولية، تهدف إلى تقديم صورة واقعية ومحدثة بانتظام عن الاقتصادات. ويُعدّ المتتبع الأسبوعي الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية²⁰، ونشرات التوقع الآني²¹ الصادرة عن الأونكتاد مثالين بارزين على استخدام هذه التكنولوجيا.

وللتوقع الآني أهمية كبيرة حين تشحّ الإحصاءات الرسمية، أو لا تتضمن معلومات كاملة، أو لا تُجرى بانتظام، أو تُنشر بعد تأخر مديد. والاقتصادات في المنطقة العربية متنوعة، وتتفاوت البلدان من حيث إمكاناتها الاقتصادية، وفي بعض الأحيان تبقى بيانات الاقتصاد الكلي المتاحة محدودة، خاصة في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات. والوصول إلى البيانات المحدثة بانتظام في غاية الأهمية لهذه البلدان،



وتجري الإسكوا دراسة تجريبية لتحديد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر والمملكة العربية السعودية

ويقوم النهج الذي اعتمده الإسكوا على تجميع مؤشرات تصدر بوتيرة مكثفة، وتُبنى على إطار نظري محكم، وتغطي فترات طويلة إلى حدٍ يفي بالغرض منها. وإذا لَبَت المؤشرات هذه المتطلبات، تُغذى في نماذج مختلفة لتكنولوجيا تعلم الآلة قبل إصدار التوقعات الآنية. وتُستخدم المصادر التقليدية والبديلة للبيانات نظراً للقيود الصارمة في بعض البلدان العربية. ويُستخدم إطار نظري اقتصادي كلي، على غرار نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية، لتوجيه اختيار الميزات من المتاح من المؤشرات الاقتصادية الكلية، التقليدية وغير التقليدية، التي قد تلتقط المتغيرات الاقتصادية الكلية المفقودة على صعيد الاقتصاد. ولا يُكتفى، في الإطار، بوصفٍ تقريبيٍّ للمتغيرات الاقتصادية الكلية، فتصدر بموجبه خلاصات عن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر بصورة غير مباشرة على المتغير المستهدف، وينبغي لها أن تظهر في نموذج التوقع الآني، مع هيكل تأخير محتمل.

والمؤشرات التقليدية هي التي تغطي الاعتبارات الاقتصادية الكلية المالية والنقدية الأساسية، وأسعار السلع الأساسية وأحجام إنتاجها، وحجم التجارة الخارجية، والأسواق الرأسمالية، والأجواء الاقتصادية. وتعتمد القائمة الدقيقة لهذه المؤشرات على البلد، وعلى المؤشر المستهدف. وهناك اختلاف كبير بين البلدين المختارين لتجربة نموذج التوقع الآني من حيث توفر المؤشرات التقليدية المناسبة، وهذا التباين أحد أهم أسباب وقوع الاختيار على هذين البلدين. وتتيح المملكة العربية السعودية بيانات محدثة عن مجموعة كبيرة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويتوفر عن مصر أيضاً عدد لا يستهان به من المؤشرات المحدثة والهامة التي يمكن استخدامها للتوقع الآني.

ألف. التوقعات الآنية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر

المنطقة العربية. وفي ممارسة التوقعات الآنية، تُعتبر معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المقارنة

من الأهمية بمكان رصد الحركة الاقتصادية في مصر، باعتبار الاقتصاد المصري من الاقتصادات الكبرى في

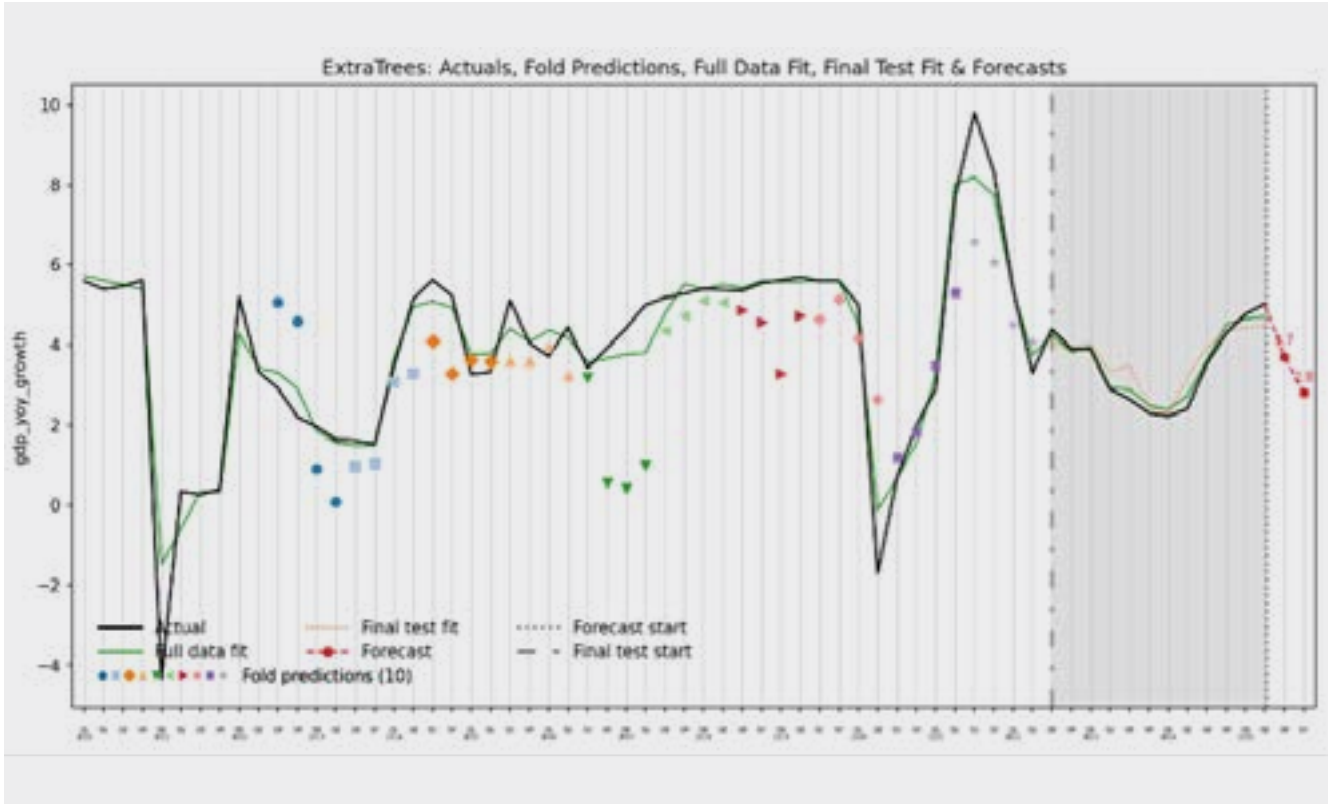
وهطول الأمطار، ودليل الفرق المعياري للغطاء النباتي، ودليل الفرق المعياري للمناطق المبنية، وانبعاثات ثاني أكسيد النتروجين، وثاني أكسيد الكبريت، وأحادي أكسيد الكربون، والأضواء الليلية.

من ربع سنة إلى ربع سنة أخرى المتغير المستهدف لبناء الحصيلة على سلسلة زمنية طويلة تسمح باستخلاص البيانات دون استثناء التطورات الموسمية، وتجنب تسرب البيانات المحتمل جراء عوامل التعديل.

حققت خوارزميات طريقة الأشجار العشوائية أداءً أفضل من جميع نماذج تعلم الآلة الأخرى من حيث الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ خلال فترة الاختبار الممتدة من الربع الثالث لعام 2022 إلى الربع الثاني لعام 2025، وهي الفترة التي استُثِنَت من تدريب نماذج تعلم الآلة (القائمة الكاملة لخوارزميات تعلم الآلة البديلة في المرفق). ويتبين من النتائج أن المؤشرات المجمعّة بوتيرة أكثر تدل على تباطؤ في النمو الاقتصادي، فبلغ النمو 3.7 في المائة في الربع الثالث و2.8 في المائة في الربع الأخير من العام الحالي (الشكل 3). كما تدل هذه الأرقام على معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4 في المائة لعام 2025.

وقد شملت الحسابات مجموعة واسعة من المؤشرات الشهرية في نماذج التوقعات الآنية. وتغطي هذه المؤشرات بعض الاعتبارات النقدية والمالية والاقتصادية الكلية الأساسية، بما في ذلك مختلف تعريفات المعروض النقدي، والائتمان المقدم للقطاعين العام والخاص، ومعدلات الفائدة، وأسعار صرف العملة، وأدلة الإنتاج الصناعي، ودليل أسعار الإنتاج، وأدلة أسعار المستهلك (الأسعار القياسية العامة، والأسعار القياسية الأساسية، وأسعار السلع الخاضعة للتنظيم، وأسعار الفواكه والخضروات)، وأدلة أسواق رأس المال. وتعزّز النماذج أيضاً بأدلة مديري المشتريات، والمؤشرات المتحركة للأعياد الدينية ولشهر رمضان، ودرجات حرارة الهواء والسطح، ورطوبة التربة الزراعية،

الشكل 3. مصر: النموذج الأفضل من التوقعات الآنية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: تقديرات الإسكوا.

باء. التوقعات الآنية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية

ويُستخدم كمدخلات لتعلّم الآلة دليل درجات حرارة الهواء والأرض، ورطوبة التربة في الأراضي الزراعية، ومعدلات هطول الأمطار، ودليل الفرق المعياري للغطاء النباتي، ودليل الفرق المعياري للمناطق المبنية، وانبعاثات ثاني أكسيد النتروجين، وثاني أكسيد الكبريت، وأحادي أكسيد الكربون، والأضواء الليلية من مجموعات بيانات محرّك بحث غوغل إيرث، وأدلة مديري المشتريات.

يمثل انحدار مُشغّل الانكماش والاختيار المطلق الأصغر أفضل ملائمة بين جميع نماذج تعلم الآلة خلال فترة الاختبار الممتدة من الربع الثالث لعام 2022 إلى الربع الثاني لعام 2025. وتتطابق توقعات النموذج في مجموعة الاختبار (الخط المنقط البرتقالي في الشكل 4) إلى حدٍ ما مع القيم الفعلية، ما يشير إلى أن النموذج يتلاءم مع البيانات المرصودة بإحكام على مجموعة الاختبار، كما أن له قدرة استثنائية على التعميم. ويدل النموذج على احتمال تصاعد النمو الاقتصادي بحيث يقارب 5.1 في المائة في الربع الثالث قبل أن يتباطأ إلى 4.9 في المائة في الربع الأخير من عام 2025. وتُترجم هذه التوقعات الآنية إلى معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي قدره 4.3 في المائة في عام 2025.

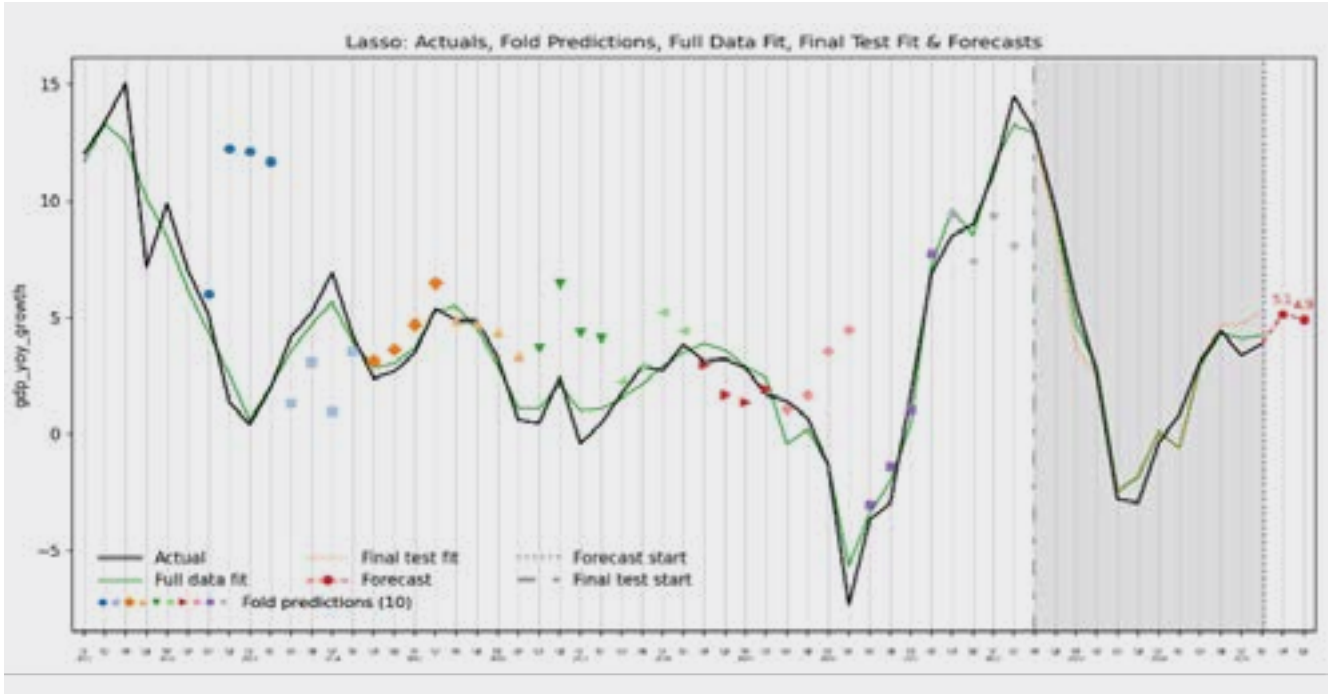
يُعدّ اقتصاد المملكة العربية السعودية من بين أكبر الاقتصادات في المنطقة، وقد أدرج في الدراسة التجريبية لتبيّن جودة أداء نماذج التوقع الآني في حالة الاقتصادات الغنية بالموارد. وقد أخذ بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المقارنة بين ربع سنة وربع سنة أخرى كمتغيّر مستهدف لأغراض الدراسة. وليس توفر البيانات بالشغل المهم في حالة المملكة العربية السعودية، إذ تصدر السلطات المسؤولة بانتظام مجموعة وافية من المؤشرات النقدية والمالية والاقتصادية الكلية.

تشمل هذه المؤشرات: صادرات وواردات السلع، وأحجام إنتاج النفط وأسعاره، ومختلف تعريفات المعروض النقدي، والائتمان المتاح للقطاعين العام والخاص، ومعدلات الفائدة، وأعداد وأحجام معاملات نقاط البيع، وعمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي، ومعاملات التجارة الإلكترونية، والمعاملات عبر الهاتف المحمول، والرهون العقارية السكنية الجديدة، ودليل أسعار الاستهلاك ومكوناته، وأدلة أسعار وأحجام الأسهم في «تداول»، بالإضافة إلى مؤشرات الأعياد الدينية وشهر رمضان.



©StudioProX/stock.adobe.com

الشكل 4. المملكة العربية السعودية: النموذج الأفضل للتوقع الآني لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: تقديرات الإسكوا.

استنتاجات وأفاق

4

مصر والمملكة العربية السعودية، تقديرات تقارب الوقت الفعلي للناتج المحلي الإجمالي. وتسهم بشكل كبير في فهم ديناميكيات الاتجاهات الراهنة، وتمتلك القدرة على تعزيز استجابة السياسات للتطورات الفورية في الوضع الاقتصادي الكلي على مستوى المنطقة. فإطار التوقع الآني قابل للتوسع، ومفيد بشكل خاص للبلدان التي تفتقر إلى المؤشرات الاقتصادية الكليّة اللازمة لإجراء تمارين النمذجة التقليدية.

وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين عامل أساسي لتحقيق التعافي والتنمية الطويلة الأجل. والتدفقات المستمرة للمساعدات والتمويل الميسّر في غاية الأهمية لدعم إعادة الإعمار والاستثمار في رأس المال البشري في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وسيكون ضمان الاتساق بين المساعدات والتمويل التنموي من جهة وبين الأولويات الوطنية من جهة أخرى أمراً حاسماً.

ولا بد من مواصلة جهود التنويع الاقتصادي، وتصحيح الأوضاع المالية العامة، وتحسين إدارة الدين للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتقليل الاعتماد على إيرادات الهيدروكربون، وتوليد فرص العمل، وإيجاد حيز مالي للاستثمار الإنتاجي والإنفاق الاجتماعي. ويساهم تحسين الإدارة المالية العامة، وتعزيز تعبئة الإيرادات، وزيادة كفاءة وشفافية النفقات العامة في تحسين المصداقية المالية والقدرة على تحمل الدين.

وإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال، وزيادة مرونة سوق العمل، وبناء ثقة المستثمرين ضرورية لجذب الاستثمارات الطويلة الأجل وتحفيز نمو الإنتاجية.

من المتوقع أن تشهد الحركة الاقتصادية في المنطقة العربية انتعاشاً طفيفاً، إذ يرتفع معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من 2.9 في المائة في عام 2025 إلى 3.7 في المائة في عام 2026. إلا أن آفاق النمو ليست على نسق واحد لجميع البلدان. وتحرك الاقتصادات المرتفعة الدخل الانتعاش بالتنويع، والاستثمار في الصناعات التحويلية، وقطاعات السياحة والاقتصاد الرقمي، بينما تركز الاقتصادات المتوسطة الدخل تحت قيود الدين والتضخم، والصدمات الخارجية. وتستمر الاقتصادات المنخفضة الدخل والمتأثرة بالنزاعات في مواجهة مخاطر الانكماش وسط ضعف الوضع المالي وضغوط الاحتياجات الإنسانية.

وأدت جهود ضبط أوضاع المالية العامة إلى خفض العجز المالي، بحيث يتوقع أن يصل إلى 2.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتواجه عدة بلدان متوسطة الدخل، مثل الأردن، وتونس، ومصر، ظروفًا أضيق من حيث التمويل، ما يستلزم تكثيف الجهود لتعبئة الإيرادات المحلية وتعزيز كفاءة الإنفاق.

وتشير التوقعات إلى انخفاض التضخم على صعيد المنطقة من 8.2 في المائة في عام 2025 إلى 5.4 في المائة في عام 2027، مدفوعاً بتراجع أسعار السلع الأساسية واستقرار سلاسل الإمداد. كما تشير إلى نمو صادرات المنطقة، مدعومة بزيادة الصادرات غير النفطية. ومع ذلك، لا تزال نقاط الضعف في التوازنات الخارجية قائمة، بسبب زيادة حالة عدم اليقين بشأن التعريفات الجمركية العالمية واضطرابات التجارة الإقليمية.

تتيح التقديرات الفصلية المستمّدة من نماذج التوقع الآني المعتمّدة على تقنيات التعلم الآلي، والتي جُرّبت في

المرفق. نهج التوقع الآني ونماذج التعلم الآلي المستخدمة

للاختبار. ثم تُقيّم على عيّنة الاختبار النهائية لقياس مدى قدرتها على التعميم على مجموعة لم تختبر عليها بعد. ويُختار النموذج الذي ينطوي على أقل خطأ معياري بوصفه الأفضل، ويُعامل مع توقعاته على أنها توقعات آنية ومستقبلية.

يعتمد النهج الذي تتبعه الإسكوا في التوقع الآني للنمو الاقتصادي على مجموعة واسعة من نماذج التعلم الآلي. يُتحقق أولاً من صحة هذه النماذج من خلال ضبط معلماتها عبر عدة طيّات تحقق، باستخدام خطأ معياري كمقياس

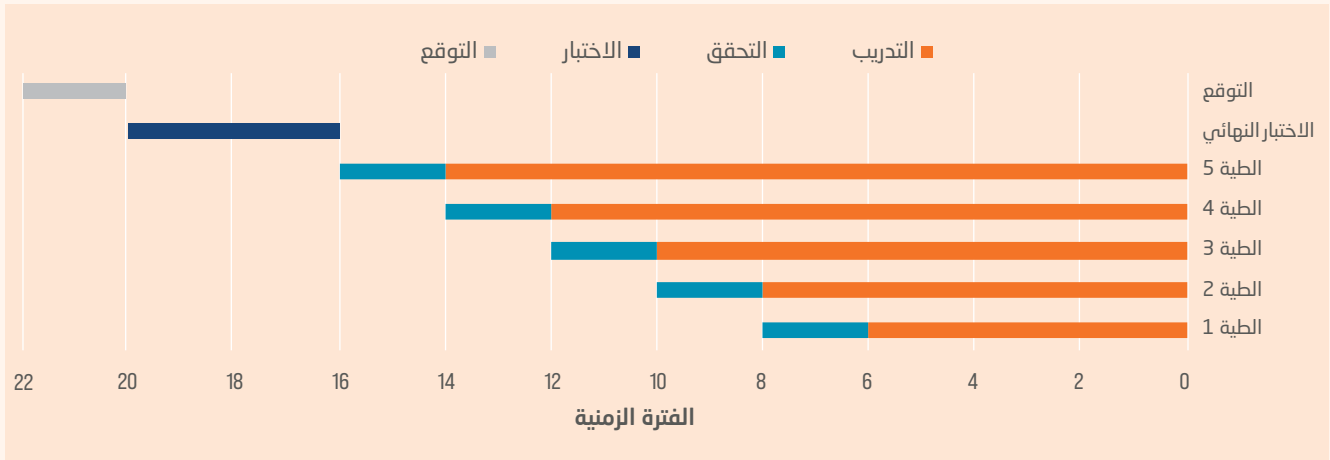
ألف. التحقق المتقاطع

أو بمعنى آخر، يرى النموذج البيانات السابقة فقط عند توقع النقاط المستقبلية. كما يتيح ضبط المعلمات دون دمج المعلومات في الملاحظات المستقبلية، ما يساعد في بناء نماذج تعمّم بشكل أفضل مع البيانات غير المرئية.

يساعد التحقق المتقاطع للسلاسل الزمنية أيضاً في بناء نماذج قوية من خلال تقييمها عبر ظروف وأنظمة اقتصادية مختلفة، ويُشار إليها أحياناً بالطيّات.

ينبغي التحقق المتقاطع مع بيانات السلاسل الزمنية بحذر، نظراً لأنها مرتبة زمنياً ولها تسلسل زمني. فالاعتماد على التقسيمات والبيانات العشوائية ليس خياراً، لأن الترتيب الزمني مهم. ويُفضّل استخدام تقنيات مثل نقطة الأصل المتدرجة أو توسيع انقسامات النافذة، حيث يُختبر النموذج على قطاع أولي ويتمّ التحقق منه على الجزء التالي، ثم تتحرك النافذة للأمام أو تتوسع. ويحاكي هذا النهج ظروف التوقع الحقيقية، مما يضمن تسرّب غير مشروع للبيانات،

شكل المرفق 1. التمثيل البصري لمثال على التحقق المتقاطع للسلاسل الزمنية مع خمس طيّات ونوافذ تدريب متوسعة



المصدر: الإسكوا، إعداد المؤلفين.

وبمجرد اختيار بارامترات الضبط بناءً على أدائها عبر الطيّات، يُعاد تدريب النموذج النهائي على العينة التاريخية بأكملها، ويُقيّم على مجموعة اختبار نهائية استُبعدت جانباً من البداية ولم تُستخدم في نماذج التدريب. وهذا يحاكي دقة التوقع في العالم الحقيقي ويوفر مقياساً للأداء غير متحيّز.

فعلى سبيل المثال، في حال ضُبط النموذج بناءً على بيانات تعكس نظاماً سياسياً معيّناً أو ركوداً أو توسعاً، فمن المرجح أن يعمل تحت ظروف مختلفة. وبكشفه على مقاطع زمنية تاريخية مختلفة وظروف أساسية متنوعة، يمكن اختيار بارامترات ضبط يمكن تعميمها بشكل جيد عبر مقاطع زمنية مستقبلية.

باء. نماذج التعلم الآلي



- ◀ انحدار العملية الغاوسية
 - ◀ الانحدار الحيدري البايزي
 - ◀ انحدار الجار الأقرب
 - ◀ الانحدار الجزئي للمربعات الصغرى
 - ◀ انحدار شعاع الدعم
 - ◀ أشجار الانحدار
 - ◀ الغابة العشوائية
 - ◀ الأشجار العشوائية
 - ◀ تحسين التدرج
 - ◀ تحسين التدرج الشديد
 - ◀ التحسين التكيفي
 - ◀ شبكات الذاكرة الطويلة والقصيرة الأجل.
- يشمل نهج الإسكوا قائمة شبه شاملة من خوارزميات التعلم الآلي الخاضعة للإشراف لبناء نماذج متنافسة لإصدار التوقعات، والتي تُقسّم إلى فئتين رئيسيتين: النماذج البارامترية والنماذج غير البارامترية.
- تشمل النماذج البارامترية التي نُظر فيها:
- ◀ الانحدار المتعدد الخطوط
 - ◀ الانحدار الحيدري
 - ◀ الانكماش المطلق الأدنى وانحدار عامل الاختيار (لاسو)
 - ◀ انحدار لاسو التكيفي
 - ◀ الانحدار الشبكي المرن
 - ◀ انحدار هوبر.

كما يُنظر في مجموعة واسعة من الخوارزميات غير البارامترية، بما في ذلك:

- Banque du Liban (2024). Overview of the recent monetary, banking and financial developments in Lebanon.
- Hopp, Daniel (2022). “Economic Nowcasting with Long Short-Term Memory Artificial Neural Networks (LSTM)”, Journal of Official Statistics, vol. 38, No. 3, pp. 847–873.
- International Energy Agency (2025). World Energy Investment 2025: Middle East.
- International Labor Organization (2025). World Employment and Social Outlook: Trends 2025.
- International Monetary Fund (n.d.). Directions of trade statistics.
- _____ (2025). Regional economic outlook. Middle East and Central Asia: charting a path through the haze (May 2025).
- Reliefweb (24 July 2025). The Impacts of Declining International Aid on the Humanitarian and Economic Situation in Yemen.
- United Nations Conference on Trade and Development (25 November 2025). Press release, UNCTAD/PRESS/PR/2025/017.
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs (2025). World Economic Situation and Prospects as of mid-2025, E/2025/65 (New York).
- United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2025a). Syria at the crossroads: Towards a stabilized transition, E/ESCWA/CL6.GCP/2025/TP.2.
- _____ (2025b). United States tariff shockwaves: impacts on the Arab region, E/ESCWA/CL3.SEP/2025/Policy brief.1.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2025a). Reported impact snapshot: Gaza Strip, 22 October.
- _____ (2025b). Sudan country page.
- United States Energy Information Administration (7 October 2025). Short-Term Energy Outlook.
- Woloszko, N. (2020). “Tracking activity in real time with Google Trends”, OECD Economics Department Working Papers, No. 1634, OECD Publishing, Paris.
- World Bank (November 2023). Country Climate and Development Report.
- _____, Libyan Arab Jamahiriya MPO.

الحواشي

1. United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA), 2025
2. المرجع نفسه.
3. United States Energy Information Administration (EIA), 2025
4. World Bank, 2023
5. International Labor Organization (ILO), 2025
6. البلدان العربية الستة التي أجرت تخفيضات طوعية في الإنتاجية هي الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والعراق، وعمان، والكويت، والمملكة العربية السعودية.
7. International Energy Agency (IEA), 2025
8. البلدان المرتفعة الدخل هي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.
9. International Monetary Fund (IMF), 2025
10. البلدان المتوسطة الدخل هي: الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.
11. Banque du Liban, 2024
12. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 2025
13. UNCTAD/PRESS/PR/2025/017
14. World Bank, n.d
15. البلدان المنخفضة الدخل هي: الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، واليمن.
16. E/ESCWA/CL6.GCP/2025/TP.2
17. OCHA, 2025b
18. Reliefweb, 2025
19. E/ESCWA/CL3.SEP/2025/Policy brief.1
20. Woloszko, 2020
21. Hopp, 2022



يستعرض هذا التقرير بيئة الاقتصاد الكلي العالمي وتداعياته على المنطقة العربية، ويلتقط لمحة عن الأحوال الاقتصادية الكلية الإقليمية في ضوء عدم اليقين الجيوسياسي والتجاري، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، والمخاوف الأمنية، ويركز على مؤشرات رئيسية في البلدان العربية كافة خلال الفترة 2025-2027. ويقدم التقرير نماذج التوقع الآتي القائمة على تعلم الآلة التي طورتها الإسكوا، والتي استخدمت بشكل تجريبي في مصر والمملكة العربية السعودية. تدمج هذه النماذج مصادر البيانات التقليدية والبديلة للتوصل إلى تقديرات تقارب الحاضر الفعلي للنتائج المحلي الإجمالي. وتمثل هذه المنهجية إطاراً قابلاً للتوسع للتقييم الاقتصادي القائم على الأدلة، ما يمكن صانعي القرار من استجابات أفضل في سياساتهم العامة.

